هد

ة على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في تركيا

ة» ستقود تركيا إلى الفوضى

رجل الأعمال التركي ايرول يرار

وغان

يعني أن بعض القوى الخفية في أجهزة الدولة تريد التخلص منه وبعض زملائه في حزب الفضيلة «البديل للرفاه» الذين ينتظر أن تصدر أحكاماً ضدهم أيضاً بتهم ملفقة وأحكاماً جاهزة.

من ناحية أخرى أوضح أوردغان أن تركيا تمر بمنعرج خطير سيؤدي لا محالة إلى الفوضى وعدم الاستقرار، محذراً القوى الخفية «في إشارة واضحة للقيادة العسكرية» من خطورة

التتمة ص ٢

تصديق سبع دول فقط

فحة الإرهاب بعد «١١» سنة تأخيراً

وجرائم الجماعات الإرهابية.

ومن أهم ما تضمنته الاتفاقية تعريف «الإرهاب» بدقة والتمييز بينه وبين الكفاح المسلح لمواجهة العدوان أو الاحتلال الأجنبي. إذ يعرف الإرهاب بأنه «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المواقع أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر». وميزت الاتفاقية بوضوح بين الجريمة الإرهابية وأعمال الكفاح ضد الإحتلال الأجنبي والعدوان وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

وكان من أبرز ما ميز الاتفاقية التي تضم ٤٢ بنداً تأكيدها الإلتزام بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية ولاسيما أحكام الشريعة الإسلامية والتراحم الانساني للأمة العربية. وقد وصفت الاتفاقية الجرائم السياسية مثل الاعتداء على الملوك والرؤساء وأسرهم وعلى السفراء والدبلوماسيين بأنها إرهاب وقالت إنها لا تعد من الجرائم السياسية. وحددت شروط انسحاب أي دولة من الاتفاقية بتقديم طلب كتابي للأمين العام للجامعة العربية ولا

التتمة ص ٢

مع «الشاهد الدولي»

■ سعيد ثابت سعيد يكتب: الحزب الاشتراكي اليمني .. القطة الحمراء التي اكلت ابناءها

■ نصر طه مصطفى يكتب عن ابن غانم وقصة الاستقالة

■ عبد الله إدريس: سياسات أفورقي القمعية تحرج أصدقاءه الغربيين،

الجزائر: السلطة تفرج عن أنصارها المتورطين في اقتراف مجازر في الغرب الجزائري

لندن: «الشاهد الدولي»

رغم النداءات التي وجهتها كبرى منظمات حقوق الإنسان الدولية رفضت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إصدار بيان أو اتخاذ أي إجراءات في خصوص الوضع الجزائري. ويعني ذلك استجابة للضغط الثنائي الذي مارسته فرنسا والجزائر للحؤول دون اتخاذ المفوضية قرارا بإرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى الجزائر. وفي مقابل ذلك صرحت رئيسة البعثة البريطانية في المفوضية أن الاتحاد الاروبي يأسف لامتناع الجزائر عن إعطاء أي موعد محدد لقبول مقررين عينتهم المفوضية لزيارة الجزائر وتزويدها بالمعلومات قبل انعقاد الاجتماع. وقالت السفيرة انه لم يعد بامكاننا الصمت بينما يرفض بلد عضو في الأمم المتحدة باستمرار التعاون مع إجراءات وطرق عمل المفوضية. ويأتي فشل المفوضية الأممية في اتخاذ اجراءات ملموسة ضد الحكومة الجزائرية في وقت أعلن مصدر في وزارة العدل الجزائرية في تصريح لصحيفة الوطن عن تسجيل ١٢٨ حالة وقعت فيها تجاوزات من قبل عناصر الشرطة وجهت لهم تهم القتل خارج اطار القانون والتعذيب ونهب ممتلكات المواطنين واغتصاب نساء. وقال المصدر إن سبعة من هذه القضايا صدرت فيها احكام بالادانة واربعين في المائة منها وقعت احالتها على القضاء. هذا في نفس الوقت الذي صدرت فيه احكام باربعة اشهر سجنا على اعضاء في احدى المليشيات الحكومية العاملة بمنطقة الزبربر شرق العاصمة. كما صدر حكمين بالسجن عشرون سنة على شرطي بتهمة تهديده بالقتل لمجموعة من الواطنين. كما اصدرت محكمة اخرى حكما بسجن شرطي لمدة خمسة عشر سنة بسبب قيامه باغتصاب مجموعة من الفتيات في احدى حدائق الجزائر. وتقلت الصحيفة انه بالتوازي مع هذه الحالات التي وقعت محاكمتها يقبع بسجن سركاجي ١٢٠ شرطيا يقضون عقوبات لتورطهم في قضايا اغتصاب وفساد واستغلال نفوذ. واضاف مسؤول وزارة العدل أن هذه الارقام لا يرقى أن يكون دليلا على انتشار التجاوزات في صفوف القوات الحكومية كما أن احالة هؤلاء على القضاء تمثل دليلا قاطعا على عدم صحة الادعاءات القائلة أن المتجاوزين يتمتعون بالحماية من العقاب. وتأتي هذه التصريحات بينما تخيم اجواء من الغموض على مثل هذه القضايا اذ

التتمة ص ٢

الأردن يعيد قراءة أولوياته الفلسطينية